

الإطار القانوني للمناطق الحرة في الجزائر في ظل القانون رقم 15-22

The Legal Framework of Free Zones in Algeria Under Law No.22-15



شعباني ندى¹ ، لعوامري وليد²

¹ مخبر العقود وقانون الأعمال، كلية الحقوق جامعة قسنطينة 1-الإخوة منتوري - الجزائر.

znada.chabani@doc.umc.edu.d

² مخبر الدراسات القانونية التطبيقية، كلية الحقوق جامعة قسنطينة 1-الإخوة منتوري -الجزائر.

walid.laouamri@umc.edu.dz

تاريخ الإرسال: 2025/03/12 تاريخ القبول: 2025/05/05 تاريخ النشر: 2025/06/01

ملخص:

تعد المناطق الحرة أداة فعالة لجذب الاستثمار وتعزيز التجارة الخارجية، وفي الجزائر يأتي الاهتمام بإنشاء المناطق الحرة ضمن الجهود الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز حجم الصادرات، وجذب الاستثمارات الأجنبية .

يهدف هذا البحث إلى دراسة الإطار القانوني للمناطق الحرة في الجزائر وفقاً للقانون رقم 15-22، من خلال تحليل الأحكام الجديدة التي جاء بها والتي تشكل ركن أساسي لبناء إقتصاد قوي . وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها ، أن المناطق الحرة توفر بيئة استثمارية محفزة من خلال سن حوافز ضريبية وجمركية ... إلخ، كما تساهم في زيادة الصادرات وخلق فرص عمل ، ومع ذلك يواجه تطبيقها تحديات أبرزها الحاجة إلى بنية تحتية متطورة وتبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز الرقابة لضمان الامتثال للقوانين الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: المناطق الحرة ؛ الاستثمار ؛ امتياز ؛ القانون 15-22 ؛

Abstract:

Free zones are an effective tool for attracting investment and enhancing foreign trade, contributing to the diversification of the Algerian economy and reducing dependence on hydrocarbons. This research aims to study the legal framework of free zones in Algeria under Law No. 15-22 by analyzing the new provisions it introduces, which serve as a fundamental pillar for building a strong economy.

The study has reached several key findings, the most important of which is that free zones provide an attractive investment environment by establishing tax and customs incentives, among others They also contribute to increasing exports and creating job opportunities. However, their implementation faces challenges, the most notable being the need for developed infrastructure, the simplification of administrative procedures, and the strengthening of oversight to ensure compliance with Algerian laws.

Key words:Free Zones; Investment ; Privilege; Law No. 22-15

مقدمة:

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تحولات اقتصادية متسارعة، جاءت استجابة لجملة من المتغيرات الدولية والتحديات الداخلية التي ألقت بظلالها على استقرار الاقتصاد، ولعل أبرز هذه التحديات تكمن في هشاشة البنية الاقتصادية الجزائرية، الناتجة بالأساس عن الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات كمصدر شبه وحيد لتمويل الخزينة العمومية، مما جعل الاقتصاد الجزائري رهينة لتقلبات الأسواق العالمية وأسعار الطاقة.

وقد كشفت الأزمات العالمية المتعاقبة، لا سيما التراجع الحاد في أسعار النفط خلال فترات معينة، عن محدودية هذا النموذج التنموي، وعجزه عن تلبية متطلبات التنمية المستدامة ما فرض على الجزائر ضرورة التفكير الجدي في إعادة صياغة خياراتها الاقتصادية، من خلال تجاوز منطق الاقتصاد الأحادي واعتماد مقاربة شاملة تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتقوية القطاعات الإنتاجية البديلة.

وفي هذا الإطار، برزت الحاجة الماسة إلى بناء اقتصاد وطني متكامل ومتوازن يعتمد على استغلال الإمكانيات المتوفرة محلياً في قطاعات مختلفة بما يسمح بتحقيق قيمة مضافة حقيقية ويضمن خلق مناصب شغل دائمة ويعزز من قدرة الجزائر التنافسية على الصعيدين الإقليمي والدولي، كما أصبح من الضروري الانفتاح على محيط اقتصادي أكثر ديناميكية من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وعليه، شرعت الدولة الجزائرية في إصلاحات عديدة ضمن رؤية استراتيجية تهدف إلى إعادة بعث التنمية وتنشيط الحياة الاقتصادية، وهو ما تجلّى من خلال إصدار عدة قوانين تحفيزية وتنظيمية من بينها القانون رقم 15-22 المتعلق بالمناطق الحرة، الذي يمثل أداة محورية في تنفيذ السياسة الجديدة الهادفة إلى تنويع الاقتصاد وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

جاء القانون رقم 15-22 المؤرخ في 20 جويلية 2022، ليُعيد إحياء الإطار القانوني المنظم لهذه المناطق في الجزائر بعد سنوات من الجمود ويُعبّر في الوقت ذاته عن إرادة سياسية واضحة للانفتاح الاقتصادي وبناء اقتصاد متنوع وتنافسي.

وانطلاقاً من هذه المستجدات، يهدف هذا البحث إلى دراسة النظام القانوني للمناطق الحرة في الجزائر من خلال تحليل القانون 15-22 ، وذلك في ظل مساعي الدولة الجزائرية لتشجيع الاستثمار وتحفيز التجارة الخارجية ، و إلى مدى فعالية هذه المناطق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وجعل الجزائر قطباً اقتصادياً إقليمياً منفتحاً على محيطه الإفريقي و الدولي .

ومن بين الأهداف الأساسية لهذا البحث أيضًا، الوقوف على مختلف المزايا التي تمنحها المناطق الحرة للمستثمرين و كذا السعي لفهم الدور الحقيقي الذي يمكن أن تلعبه هذه المناطق في تعزيز القدرة التصديرية للاقتصاد الوطني من خلال تسهيل حركة السلع والخدمات، وتخفيف الأعباء الجمركية، وتسريع الإجراءات الإدارية والتجارية، مما قد يُساهم في تقليل الكلفة اللوجستية وتحسين تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية.

وعليه، فإن دراسة المناطق الحرة في الجزائر في ظل القانون رقم 15-22 لا تكتسي أهمية أكاديمية فقط بل تحمل أبعادًا عملية أيضًا نظرًا لدورها المحتمل في تحقيق التحول الاقتصادي المنشود، خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية والتحول الجيوسياسي الراهنة.

من خلال ما تم التطرق إليه نطرح الإشكالية التالية :

- هل يعتبر الإطار القانوني الجديد المنظم للمناطق الحرة كفيل بجذب الإستثمارات، ولاسيما منها الأجنبية، ما يساهم في تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات وتحقيق أهداف التنوع الاقتصادي؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم استعمال المنهج الوصفي من أجل توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة و كذلك المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية الواردة في لقانون الجديد رقم 15-22 .

بناء على ما سبق ارتأينا إلى في دراستنا لموضوع الإطار القانوني للمناطق الحرة في ظل القانون 15-22 إلى الخطة التالية :

المبحث الأول: تفعيل الإطار القانوني للمناطق الحرة بموجب القانون رقم 15-22

المطلب الأول: مفهوم المناطق الحرة

المطلب الثاني: إنشاء وتهيئة المناطق الحرة

المبحث الثاني : نظام تسيير المناطق الحرة في الجزائر وضوابط النشاط الاقتصادي بداخلها

المطلب الأول: منح امتياز تسيير المناطق الحرة

المطلب الثاني: ضوابط النشاط الاقتصادي داخل المناطق الحرة.

المبحث الأول

تفعيل الإطار القانوني للمناطق الحرة في الجزائر

تُعد المناطق الحرة أداة اقتصادية فعالة تهدف إلى تحفيز التجارة والاستثمار من خلال توفير بيئة أعمال مرنة ، وتُشكل هذه المناطق فرصة لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية، ورفع مستوى التصنيع المحلي، ودمج الاقتصاد الوطني في سلاسل القيمة العالمية ومع ذلك يبقى نجاحها مرهوناً بوضع إطار قانوني وتنظيمي فعال يضمن تحقيق الأهداف المرجوة إلى جانب توفير بنية تحتية متطورة وآليات جذب استثمارية متينة، وعليه سنوضح مفهوم المناطق الحرة في (المطلب الأول)، ثم ننتقل لعملية إنشاء وهيئة المناطق الحرة في (المطلب الثاني) .

المطلب الأول: مفهوم المناطق الحرة

يعتبر الكثير من خبراء الاقتصاد أن تحرير التجارة سواء أكانت داخلية أم خارجية أمر هام وضروري للإسراع في تحريك عجلة التنمية ، لاسيما في ظل إقتصاد عالمي مبني على درجة عالية من التكامل الإقتصادي مبررين ذلك بأن ارتفاع معدل زيادة الصادرات لاسيما بفعل المناطق الحرة له صلة مباشرة في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، فالاهتمام بتحرير التجارة عن طريق التخفيض من حدة القيود والحواجز الجمركية و غير الجمركية يؤدي حتما لزيادة حجم المبادلات التجارية و من ثم تحقيق منافع كثيرة من هذه المبادلات التجارية والمالية على المدين الطويل و القصير ، وعليه سنتطرق في هذا المطلب لإعطاء تعريف المناطق الحرة في (الفرع الأول) ، وكذا تبين واقع المناطق الحرة في الجزائر في (الفرع الثاني) .

الفرع الأول: تعريف المناطق الحرة

تشكل التجارة الخارجية والاستثمار الشريان الأساسي في أي دولة سواء أكانت دولة متقدمة أو دولة نامية، ويدرك المعنيون و خبراء التنمية الاقتصادية تماما تصاعد حدة المنافسة و تعقيد الأساليب التي تستخدم لجذب اهتمام المستثمرين سواء الدوليين أو المحليين ، وعليه برزت المناطق الحرة خلال العقود الأخيرة كأداة استراتيجية فعالة لتعزيز المبادلات التجارية¹، وبالتالي تعمل هذه المناطق خارج النطاق الجمركي لدولها المستضيفة و تتمتع غالبا ببنية تحتية عالية الجودة إلى جانب مزايا أخرى مثل : الحوافز الضريبية ، الاجتماعية ، التنظيمية ، الإدارية ، المالية².

¹Pkf international limited , free zone in the UAE,London, United Kingdom , p1.

²United Nations , les zones franches et les accords commerciaux préférentiels : le cas de la région arab ,berouth ,2020 , p7.

وعليه من الضروري تحديد مفهوم المناطق الحرة لا سيما في ظل تعدد التعريفات المتعلقة بها، ومن بين التعريفات نجد اتفاقية كيوتو التي عرفتها بأنها ذلك جزءا من إقليم دولة معينة تعتبر البضائع التي يتم إدخالها إلى هذه المنطقة معفاة من الضرائب أو أي رسوم جمركية وعليه تعتبر كأنها خارج الحدود الجمركية للدولة¹.

كما تم تعريفها من قبل الأمم المتحدة بأن المنطقة الحرة هي جزء من إقليم جمهورية يتم تحديده وتسيجه وتمارس فيه الأنشطة الاقتصادية وفق شروط محددة².

وبالرجوع إلى الجزائر، لا تُعدّ المناطق الحرة مفهوماً جديداً، إلا أنها لم تُطبّق على نطاق واسع في السابق وبذلك تبنى المشرع نظام المناطق الحرة لأول مرة في القانون رقم 07-79 المتضمن قانون الجمارك المعدل و المتمم³، ثم المرسوم التشريعي رقم 12-93 المتعلق بقانون ترقية الاستثمار⁴، و يليه الأمر رقم 02-03 المتعلق بالمناطق الحرة⁵ الملغى بموجب القانون رقم 06-10⁶.

غير أن التوجه الحالي يشهد اهتماماً متزايداً بتهيئة بيئة مناسبة لإنشائها، وذلك في إطار الإستراتيجية الوطنية لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد والانفتاح على الأسواق الدولية ويأتي القانون رقم 15-22 المتعلق بالمناطق الحرة⁷ ليؤطر هذا التوجه، مما يعكس إرادة السلطات في توفير مناخ استثماري جاذب يدعم التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وعليه يتضمن الإطار القانوني الجديد المنظم للمناطق الحرة في الجزائر، بموجب القانون 22-15 لسنة 2022 إحدى وعشرين (21) مادة موزعة على خمسة فصول، تحدد الأحكام المتعلقة بإنشائها

¹وزارة العدل ، دولة قطر ، الإتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو) النص المعدل ، تم الإطلاع عليه يوم 1-1-2025 ، الساعة 1:30، <https://www.almeezan.qa>.

² الأمم المتحدة الأسكوا، تعريف المناطق الحرة ، تم الإطلاع عليه يوم 1-1-2025 ، الساعة 2:00، <https://www.unescwa.org>.

³القانون رقم 07-79 ، المؤرخ في 21 جويلية 1979 ، يتضمن قانون الجمارك ، ج.ر العدد 30 ، المؤرخة في 24 جويلية 1979.

⁴المرسوم التشريعي رقم 12-93 ، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 ، المتعلق بترقية الاستثمار ، ج.ر العدد 64 ، المؤرخة في 10 أكتوبر 1993.

⁵الأمر 02-03 ، المؤرخ في 19 يوليو 2003 ، يتعلق بالمناطق الحرة ، ج.ر العدد 64 ، الصادرة في 26 أكتوبر 2003.

⁶القانون رقم 10-06 ، المؤرخ في 24 يونيو 2006 ، يتضمن إلغاء الأمر 02-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بالمناطق الحرة ، ج.ر العدد 42 ، المؤرخة في 25 يونيو 2006.

⁷ القانون رقم 15-22 المؤرخ في 20 يوليو 2022 ، المتعلق بتحديد القواعد المنظمة للمناطق الحرة ، ج.ر العدد رقم 49 المؤرخة في 20-07-2022.

وإدارتها وتشغيلها وفقًا للمعايير الدولية كما يتيح هذا الإطار القانوني إجراء المبادلات داخل هذه المناطق بعملات أجنبية قابلة للتحويل، مع الالتزام بأحكام قانون صرف العملات الأجنبية.

وقد قدّم القانون رقم 15-22 تعريفًا قانونيًا دقيقًا للمناطق الحرة حيث تُعتبر تلك المناطق التي تقع داخل الحدود الإقليمية الجمركية للدولة لكنها تتمتع بوضع خاص فيما يتعلق بالقوانين الجمركية والضريبية والامتيازات... إلخ وبذلك، لا تُعامل هذه المناطق كجزء من الإقليم الجمركي العادي مما يتيح بيئة مواتية لمزاولة مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المتمثلة في :

- الأنشطة الصناعية

- الأنشطة التجارية.

- تقديم الخدمات¹.

تخضع إدارة وتنظيم هذه المناطق لأحكام وإجراءات خاصة منصوص عليها في القانون 15-22، مما يعني أن الأنشطة الاقتصادية داخلها لا ينطبق عليها القوانين الداخلية بل تسير وفق نظام تشريعي متميز عن القوانين السارية في باقي الإقليم الوطني.

وتجدر الإشارة أنه فيمقابل هذه الامتيازات والمزايا الأخرى، تتوقع الدول من إنشاء هذه المناطق خلق عدد كبير من فرص العمل، وتحفيز الصادرات، والمساهمة في تنويع الإقتصاد من خلال إدخال قطاعات جديدة للنشاط الاقتصادي².

وعليه من خلال هذا التعريف يتضح لنا جليا أن إنشاء المناطق الحرة يترتب عليه العديد من الأهداف والتي يمكن ان نذكر منها³ :

- تحفيز الإستثمارات الأجنبية عبر منح مزايا وإعفاءات تنافسية ضمن بيئة مشجعة.

- زيادة الإيرادات من النقد الأجنبي من خلال تعزيز الصادرات.

- إتاحة فرص عمل تساهم في تقليل البطالة.

- تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة من خلال التوزيع الاستراتيجي للمناطق الحرة.

- تسهيل نقل التكنولوجيا واكتساب الخبرات الفنية والإدارية المتقدمة.

¹ المادة 02 من القانون رقم 15-22 ، السالف الذكر.

²Mark rowbotham , freeports and free zone operation and regulation in the global economy , informa low ,2022 , new york , usa , p03.

³ بن علّال بلقاسم ، شعني مريم ، بورداش شهرزاد ، دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر) ، مجلة نور للدراسات الاقتصادية ، المجلد 05 ، العدد 02 ، ص 87.

الفرع الثاني: واقع المناطق الحرة في الجزائر

تتميز الجزائر بموقع جغرافي استراتيجي وحدود برية واسعة، مما يمنحها إمكانيات كبيرة لتعزيز الصادرات نحو ست دول مجاورة وهي : تونس، ليبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، والصحراء الغربية. ويُعدّ ارتفاع معدل الصادرات، خاصة عبر المناطق الحرة عاملاً مؤثراً في تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى، إذ أن تسهيل التجارة لا سيما مع الدول الإفريقية من خلال تقليص الحواجز الجمركية وغير الجمركية، يؤدي حتماً إلى زيادة حجم المبادلات التجارية والمالية¹.

وفي إطار تعزيز هذه المبادلات أنشأت الجزائر خمس مناطق حرة للتبادل التجاري مع الدول المجاورة وهي : موريتانيا، تونس، ليبيا، مالي، والنيجر ، وتهدف هذه المناطق إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، من بينها دعم التنمية الاقتصادية، تعزيز التبادل التجاري، وتحفيز الاستثمارات الأجنبية كما أنها توفر مزايا هامة، مثل تقليل تكاليف النقل، وخفض الرسوم الجمركية والضرائب، مما يجعل المنتجات الجزائرية أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الإقليمية، ومن خلال هذه الإجراءات لا يقتصر دور المناطق الحرة على تعزيز الصادرات فحسب بل يمتد أيضاً إلى حماية المنتجات الجزائرية داخل هذه المناطق وفي السوق المحلية، مما يسهم في تحقيق استقرار اقتصادي مستدام وتشجيع الإنتاج الوطني².

المطلب الثاني: إنشاء وتهيئة المناطق الحرة

يتطلب إنشاء وتهيئة المناطق الحرة تخطيطاً دقيقاً يأخذ بعين الاعتبار العوامل الجغرافية، الاقتصادية، والبنية التحتية اللازمة لضمان نجاحها. ويشمل ذلك اختيار المواقع الاستراتيجية القريبة من الموانئ أو المعابر الحدودية، وتطوير شبكات النقل واللوجستيات التي تسهل تدفق البضائع والخدمات.

و عليه سنتطرق في هذا المطلب إلى إنشاء المناطق الحرة (الفرع الأول)، ثم لعملية تهيئة المناطق الحرة (الفرع الثاني) .

الفرع الأول: عملية إنشاء المناطق الحرة

يخضع إنشاء المنطقة الحرة لإطار قانوني منظم، حيث يتطلب إصدار مرسوم تنفيذي يحدد الضوابط والإجراءات اللازمة، مما يضمن بيئة قانونية واضحة وملزمة لجميع الجهات الفاعلة، سواء

¹بودهان موسى ، قانون مكافحة المضاربة غير المشروعة ، منشورات بغداددي ، 2023 ، ص 23.

²البعثة الدائمة لدى الأمم المتحدة بنيويورك، إنشاء مناطق حرة بين الجزائر و5 دول إفريقية هذه السنة.تم الإطلاع، عليه يوم 2025-02-22 ، الساعة 10:33 ، <https://pmnewyork.mfa.gov.dz>.

المستثمرين أو العاملين داخلها. كما يُحدد التفاصيل الدقيقة المتعلقة بالمنطقة الحرة، مما يضمن تنظيمها وفقًا لخطط الحكومة وأهدافها الإقتصادية من الموقع الجغرافي، المساحة¹ ، ومكوناتها التي تتمثل في: جميع الممتلكات العقارية والمنقولة وكذا المنشآت والبنائات والأراضي المخصصة لنشاطات المتعاملين الإقتصاديين الناشطين على مستوى هذه المنطقة الحرة وأيضا المحلات التي تؤوي المرافق العمومية².

لكن تجدر الإشارة إلى نقطة مهمة جاءت بها المادة 04 من القانون رقم 15-22 حيث إذا تم إنشاء منطقة حرة تضم كامل الميناء أو المطار أو جزءًا منهما، أو تشمل نقاط عبور حدودية، فهذا الوضع يتطلب تنظيمًا خاصًا يراعي طبيعة هذه المرافق وأهميتها.

إذا المناطق الحرة قد تضم منشآت حيوية، عند إنشاء منطقة حرة قد يتم تحديد موقعها بحيث تحتوي على ميناء كامل، مطار كامل، أو أجزاء منهما أو قد تقع عند نقاط عبور حدودية (مثل الحدود البرية بين الجزائر ودول الجوار)، وعليه حتى لو أصبحت هذه المنشآت جزءًا من المنطقة الحرة، فإن القوانين والتنظيمات الخاصة بها تظل كما هي، ولا يمكن للقوانين الخاصة بالمناطق الحرة أن تلغي أو تتجاوز هذه القوانين³، وحسب رأينا جاءت هذه المادة لتحقيق العديد من الأهداف المتمثلة في:

- ضمان أن تكون المنطقة الحرة خاضعة لتنظيم خاص بها، دون إغفال أهمية القوانين المتعلقة بالمرافق الاستراتيجية.

- المحافظة على سيادة الدولة وصلاحياتها الأمنية والإدارية، حتى عندما تكون المرافق جزءًا من منطقة حرة.

- السعي إلى تنظيم العمل داخل المرافق بما يتماشى مع التشريعات الوطنية، لتجنب الفوضى وضمان استمرارية النشاطات الإستراتيجية.

أما بشأن الوعاء العقاري، إذا تم إنشاء المنطقة الحرة على قطعة أرض أو عقار مملوك للدولة أو للجماعات المحلية (الولايات، البلديات)، يتم نقل هذه الأرض لتكون جزءًا من المنطقة الحرة، بمجرد أن تصبح الأرض أو العقارات جزءًا من المنطقة الحرة يعاد تصنيفها ضمن الأملاك الوطنية

¹ المادة 03 من القانون 15-22 .

² المرسوم التنفيذي رقم 168-24 ، المؤرخ في 28 ماي 2024 ، يحدد كيفيات منح امتياز تسيير المناطق الحرة ، الج.ر العدد 36 ، المؤرخة في 28 ماي 2024.

³ المادة 04 من القانون رقم 15-22.

العمومية الاصطناعية (هي أملاك عمومية تُخصص لخدمة الصالح العام، لكنها تكون منشأة أو مخصصة بشكل خاص لتحقيق غرض معين).

الفرع الثاني : عملية تهيئة المناطق الحرة

تعتبر عملية تهيئة المناطق الحرة من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث تسهم بشكل كبير في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وعليه تلزم الدولة فيما يتعلق بتهيئة وإنجاز البنية التحتية اللازمة لتطوير المناطق الحرة، حيث تتولى الدولة مسؤولية إعداد الدراسات المتعلقة بتهيئة المنطقة الحرة والتي تشمل¹:

- تخطيط وتحديد الاحتياجات التقنية واللوجستية اللازمة لتطوير المنطقة.
- ربط المنطقة بخطوط النقل المتنوعة والتي تشمل ذلك إنشاء شبكات نقل بري، بحري، أو جوي لضمان سهولة الوصول إليها وربطها بالأسواق المحلية والدولية
- إيصال المنطقة بمختلف الشبكات الأساسية مثل، الكهرباء، الغاز، المياه، خدمات الاتصال.
- إنشاء شبكات الصرف والتطهير توفير شبكات صرف مياه الأمطار ومعالجة المياه المستعملة لضمان استدامة البنية التحتية والحفاظ على البيئة.
- تسييج المنطقة ووضع تجهيزات معابر المراقبة وهذا لضمان الحماية الأمنية من خلال بناء الأسوار وتركيب أنظمة المراقبة والتفتيش بما يتماشى مع القوانين والتشريعات السارية.
- تقديم الخدمات العمومية الضرورية المتعلقة بطابع المنطقة الحرة
- وتخضع المناطق الحرة عند تهيئتها لشروط نصت عليها في الفصل السابع مكرر المناطق الحرة القسم الأول شروط تهيئة المنطقة الحرة من قانون المالية لسنة 2025، وعليه يجب أن تصمم الأماكن التي تؤوي المنطقة الحرة، كما هي معرفة في التشريع الساري المفعول وتهيأ بالكيفية التي توفر أحسن الظروف للرقابة الجمركية، لا سيما الاستجابة للشروط الآتية المتمثلة في:
- أن تكون الأماكن منجزة بكيفية لا تسمح بإنقاص البضائع.
- أن تكون المنطقة الحرة محاطة وأن تخضع مداخلها للحراسة الجمركية.
- أن تزود بجهاز كاشف لتفتيش الحاويات والمركبات.
- أن تزود بتجهيزات الوزن.
- أن توضع تحت تصرف مصالح الجمارك مكاتب إدارية مجهزة بوسائل التسيير الإداري

¹ المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 168-24.

وتجهيزات الاتصال.

- يجب وضع البضائع التي تشكل خطراً أو التي يحتمل أن تفسد بضائع أخرى أو التي تتطلب تجهيزات خاصة في أماكن مجهزة خصيصاً لاستقبالها داخل المنطقة الحرة.¹

المبحث الثاني

نظام تسيير المناطق الحرة في الجزائر وضوابط النشاط الإقتصادي بداخلها.

تمثل المناطق الحرة فضاءً اقتصادياً يتميز بتنظيم قانوني خاص يهدف إلى تسهيل حركة التجارة والاستثمار ، وفي الجزائر يطرح تسيير هذه المناطق وضبط النشاط الاقتصادي داخلها إشكالات قانونية وإدارية تستدعي وضع آليات واضحة لتنظيمها.

يهدف هذا المبحث إلى دراسة منح امتياز تسيير المناطق الحرة كآلية جد هامة لإنعاش هذه المناطق وهذا في (المطلب الأول)، ثم إلى الشروط والضوابط التي تحكم ممارسة النشاط الاقتصادي داخلها وهذا في (المطلب الثاني) .

المطلب الأول: منح امتياز تسيير المناطق الحرة

تلجأ الدول إلى منح امتياز تسيير المناطق الحرة لجهات متخصصة وفقاً لأطر قانونية وتنظيمية محددة حيث يهدف منح الامتياز لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتوفير بيئة أعمال تنافسية تحفز النمو الاقتصادي وتتم هذه العملية من خلال عقود الامتياز التي تحدد حقوق والتزامات الجهة المسيرة، بما يضمن تحقيق التوازن بين المصالح ، وهذا ما سنوضحه في (الفرع الأول) .

وفي هذا السياق يترتب على منح الامتياز آثار جد هامة والتي سنتطرق إليها في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مراحل منح امتياز تسيير المناطق الحرة

يُمنح امتياز تسيير المنطقة الحرة مقابل إتاوة تُدفع لإدارة الأملاك الوطنية، مما يحقق عائداً اقتصادياً للدولة ويضمن التزام الجهة المديرة بتنفيذ واجباتها.²

وبالتالي يتكون عقد امتياز تسيير المناطق الحرة من طرفين:

- السلطة صاحبة حق الامتياز والمتمثلة في الوزير المكلفة بالتجارة، كونها الجهة التي تمتلك الحق

القانوني في منح الإمتياز.

- صاحب الإمتياز والممثل في المؤسسة العامة ذات الطابع الصناعي والتجاري وهي الجهة التي

¹ المادة 196 مكرر 07 من القانون رقم 08-24، المؤرخ في 24 نوفمبر 2024، يتضمن قانون المالية لسنة 2024، ج.ر العدد 84 ، المؤرخة في 26 ديسمبر 2024.

² المادة 06 من القانون رقم 15-22.

يتم منحها حق إدارة وتشغيل المنطقة الحرة¹.

وعليه يمنح الإمتياز تسيير المنطقة الحرة على أساس دفتر الشروط واتفاقية²، وتحدد مدة تسييرها كأقصى حد بـ (65) سنة تكون قابلة للتجديد بشرط أن يتم هذا بناء على طلب من الطرفين أو من أحدهما في حدود هذه المدة وذلك سنة قبل انقضاء مدة التسيير، ويتم تبليغ قبول الطلب الخاص بالتجديد أو رفضه من طرف السلطة صاحبة حق الإمتياز إذا كان هذا الطلب صادر من طرف صاحب الإمتياز، أما إذا عرضت السلطة صاحبة حق الإمتياز طلب التجديد فيمنح لصاحب الامتياز أجل شهر بقبوله عرض التجديد³.

بعد منح الإمتياز النص تسلم الممتلكات العقارية والمنقولة الموجودة في المنطقة الحرة لصاحب الإمتياز بموجب إجراءات محددة تهدف إلى توثيق العملية وضمان الشفافية ويتم التسليم: - بموجب محضر رسمي: يتم تسليم الممتلكات إلى صاحب الامتياز من خلال محضر تسليم موقع منالطرفين (السلطة صاحبة الامتياز وصاحب الامتياز).

- القيام بالجرد المادي والتقديري: يتم إعداد جرد دقيق (مادي وتقديري) للممتلكات قبل عملية التسليم هذا الجرد يتم بواسطة السلطة صاحبة حق الامتياز بالتنسيق مع إدارة الأملاك الوطنية. - محضر معاينة: يُرفق محضر المعاينة لإثبات محتوى الجرد الذي تم إعداده، وهو أيضًا موقع من الأطراف المعنية لضمان توثيق كافة التفاصيل بدقة.

هذه الإجراءات تهدف إلى حماية حقوق جميع الأطراف المعنية وضمان تسليم الممتلكات بطريقة شفافة ومنظمة⁴.

وتجدر الإشارة إلى أن صاحب الامتياز لا يمكنه البدء في استغلال المنطقة الحرة دون الحصول أولاً على موافقة السلطة صاحبة حق الامتياز، وبعد الحصول على الموافقة لابد أن يتم الإعلان عن دخول المنطقة الحرة حيز الاستغلال المنطقة الحرة باستخدام وسائل ملائمة قد تشمل وسائل الإعلام، الإعلانات الرسمية، أو أي طريقة تضمن وصول المعلومة إلى المستفيدين أو الأطراف المهمة⁵.

¹ المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 168-24.

² المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 168-24.

³ المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 168-24.

⁴ المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 168-24.

⁵ المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 168-24.

الفرع الثاني : آثار منح الامتياز

يترتب على منح الإمتياز آثار جد هامة يمكن حصرها في¹ :

- يترتب على صاحب الإمتياز مسؤولية التكفل بتهيئة وتطوير المنطقة الحرة وهذا وفقا لمخطط تهيئة المنطقة الحرة وعلى وجه الخصوص: تهيئة الطرق الداخلية ومواقف المركبات من أجل تسهيل حركة التنقل داخل المنطقة الحرة، الربط بمختلف الشبكات الضرورية مثل: الطاقة والماء والاتصال، وكذلك تشييد المباني الموجهة لنشاط تسيير المنطقة الحرة وتقديم الخدمات وكذا الموجهة لنشاطات المتعاملين الإقتصاديين.

- الانتفاع بالممتلكات العقارية والمنقولة الموضوعة تحت تصرفه في إطار الإمتياز أو التي أنجزها بنفسه.

المطلب الثاني: ضوابط النشاط الاقتصادي داخل المناطق الحرة .

بالرغم من المزايا العديدة التي توفرها المناطق الحرة، فإن تنظيم النشاط الاقتصادي داخلها يخضع لضوابط إجبارية لضمان التوازن بين تسهيل الاستثمار والحفاظ على المصالح الاقتصادية والسيادية للدولة.

تشمل هذه الضوابط الشروط الواجب توفرها لممارسة النشاط و هذا ما سنتطرق إليه في (الفرع الأول) ، و الشروط تتوفر في السلع وهذا في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: شروط ممارسة النشاط في المناطق الحرة .

شروط ممارسة النشاط في المناطق الحرة تتمثل في²:

- إلزامية أن تكون المبادلات التجارية التي تتم في المنطقة الحرة بعملات أجنبية قابلة للتحويل مسعرة رسميا لدى بنك الجزائر الذي يثبت قانونا استيراد هذه العملات أو يثبتها بنك تجاري معتمد.

- سريان التشريع والتنظيم الخاضعين للصرف على حركات رؤوس الأموال داخل المنطقة الحرة أو فيما بين هذه المناطق الإقليم الجمركي أو مع الخارج.

- إمكانية تصدير واستيراد السلع والخدمات بكل حرية، حسب النظام الجبائي والجمركي ونظام

¹ جريدة الخبر ، الحكومة تحدد كفاءات الإمتياز وتسيير المناطق الحرة ، تم الإطلاع عليه يوم 2025-02-22 ، الساعة 1:11 /https://www.elkhabar.com،

²أمال مشتي ، الإطار القانوني للمناطق الحرة في التشريع الجزائري بين التكريس والإلغاء(القانون رقم 15-22 المتعلق بالمناطق الحرة أي إضافة؟) ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية ، العدد 01 ، المجلد 07، 2023، ص662.

الصرف المحدد في هذا القانون بالنسبة إلى المتعاملين الذين ينشطون في المنطقة الحرة.

- الزامية خضوع عملية تزويد المتعاملين المتواجدين في المنطقة الحرة بالسلع والخدمات انطلاقاً من الإقليم الجمركي لتنظيم التجارة الخارجية، ومراقبة الصرف وكذا النظام الجبائي والجمركي المطبق على التصدير.

وفيما يتعلق بتصريف السلع من المنطقة الحرة إلى الإقليم الجمركي، فيجب ألا تتجاوز 20% من رقم الأعمال لكل منتج للسلع و/ أو الخدمات طبقاً لنص المادة 15 من القانون 15-22

الفرع الثاني: الشروط المتعلقة بالبضائع

تخضع البضائع التي تدخل إلى المناطق الحرة لجملة من الشروط التي تهدف إلى تنظيم هذه المناطق وضمان حسن سير النشاط الاقتصادي فيها، وتتمثل في :

الفقرة الأولى: دخول البضائع للمنطقة الحرة

تُعد المناطق الحرة جزءاً مهماً من السياسة التجارية للدولة، حيث تُخصص لاستقبال السلع دون الخضوع للقيود الجمركية المعتادة. ورغم ما توفره من تسهيلات، إلا أن إدخال البضائع إليها يخضع لشروط قانونية وتنظيمية دقيقة، تتمثل في :

- تُخصص المنطقة الحرة لاستقبال السلع الواردة من الخارج أو من النطاق الجمركي¹.

- يُمنع دخول بعض البضائع إلى المنطقة الحرة إذا كانت: تخضع لتقييدات أو محظورات تتعلق بالأخلاق، النظام العام، الأمن العمومي، أو الصحة العامة (بما في ذلك النظافة والصحة البيطرية وأمراض النباتات)، أو تمس بحقوق الملكية الفكرية، مثل براءات الاختراع، العلامات التجارية، حقوق المؤلف وحقوق إعادة الطبع، بغض النظر عن كميتها أو بلد منشئها أو مصدرها أو وجهتها كما توجد إمكانية استبعاد بضائع أخرى من المنطقة الحرة بقرار مشترك بين وزير المالية ووزير التجارة، مع إمكانية استشارة الوزراء المعنيين عند الحاجة².

- هناك شروط إدخال السلع إلى المنطقة الحرة نجد منها: السلع القادمة مباشرة من الخارج حيث يُسمح بدخولها بناءً على تصريح رسمي بالدخول للمنطقة الحرة، مرفق بوثائق تثبت مصدرها، أما السلع القادمة عبر منفذ جمركي آخر تُنقل إلى المنطقة الخاصة وفقاً لإجراءات العبور الجمركي، أما بالنسبة السلع المحلية القادمة من النطاق الجمركي يُمكن إدخالها بتصريح مؤقت لغرض التصدير نحو

¹ المادة 196 مكرر 07 من القانون 08-24.

² المادة 196 مكرر 08 من القانون 08-24.

المنطقة الحرة¹.

الفقرة الثانية: سير المناطق الحرة

تخضع المناطق الحرة لنظام خاص يضمن مرونة في التعامل مع البضائع المودعة داخلها، حيث تستفيد من تسهيلات متعددة مع خضوعها لرقابة جمركية تضمن احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها داخل المنطقة الحرة، ويشمل تنظيم سير المناطق الحرة الجوانب التالية:

- لا تخضع البضائع المودعة في المنطقة الحرة لحد زمني محدد لبقائها ومع ذلك، يمكن تحديد مدة مكوثها إذا اقتضت طبيعة البضاعة ذلك².

- لا يُطلب تقديم ضمانات مالية عند إدخال البضائع إلى المنطقة الحرة، حيث يتم إعفاؤها من هذا الشرط³.

- تحظى البضائع المقبولة في المنطقة الحرة بنفس المزايا الممنوحة لعمليات التصدير، بما يشمل الإعفاء أو استرجاع الحقوق والرسوم⁴.

- يمكن إعفاء البضائع المستهلكة أو المستخدمة داخل المنطقة الحرة من الحقوق والرسوم الجمركية، يتم تحديد الشروط اللازمة للاستفادة من هذا الإعفاء، بالإضافة إلى تحديد قائمة البضائع المستثناة منه، وفقاً للإجراءات التنظيمية المعمول بها⁵.

- تقوم الجمارك بمراقبة البضائع داخل المنطقة الحرة للتحقق من: تسجيلها في الجرد الجمركي، خضوعها فقط للعمليات المسموح بها، عدم دخول أو خروج أي بضائع غير مصرح بها⁶.

- البضائع التي تتعرض للتلف أو الفقدان التام داخل المنطقة الحرة، بسبب قوة القاهرة أو حادث مثبت قانونياً، لا تخضع للأحكام الواردة في المادة 196 مكرر 16.

- في حال وجود بقايا أو نفايات ناتجة عن تلف البضائع المستوردة من الخارج، فإنها تُعامل وفق التشريعات المعمول بها عند عرضها للاستهلاك، حيث تطبق عليها الرسوم والحقوق الجمركية المخصصة لهذا النوع من النفايات⁷.

¹ المادة 196 مكرر 09 من القانون 08-24.

² المادة 196 مكرر 10 من القانون 08-24.

³ المادة 196 مكرر 11 من القانون 08-24.

⁴ المادة 196 مكرر 12 من القانون 08-24.

⁵ المادة 196 مكرر 13 من القانون 08-24.

⁶ المادة 196 مكرر 14 من القانون 08-24.

⁷ المادة 196 مكرر 15 من القانون 08-24.

الفقرة الثالثة: خروج البضائع من المنطقة الحرة

يُعد خروج البضائع من المنطقة الحرة مرحلة خاضعة لترتيبات قانونية محددة، تهدف إلى ضبط مسار هذه البضائع وضمان امتثالها للنظام الجمركي وفي هذا السياق، يمكن التطرق إلى أهم النقاط المنظمة لعملية الخروج، والتي تتمثل فيما يلي:

- يمكن للبضائع الخارجة من المنطقة الحرة أن تخضع لأحد الخيارات التالية: التصدير أو إعادة التصدير إلى خارج الإقليم الجمركي، أو الإدخال إلى الإقليم الجمركي تحت أحد الأنظمة الجمركية المنصوص عليها في القانون، في حالة إذا تم إدخالها وفق نظام الوضع قيد الاستهلاك أو الوضع في المستودع الجمركي، يجب أن يكون ذلك ضمن الحدود الكمية المحددة في التشريعات والتنظيمات السارية، استثناء البضائع ذات المصدر الجزائري العائدة إلى الإقليم الجمركي لا تخضع لهذه التحديدات¹.

- عند عرض البضائع الخارجة من المنطقة الحرة للاستهلاك، تُطبق عليها نفس الحقوق والرسوم الجمركية السارية في تاريخ تسجيل التصريح المفصل للاستهلاك أما في حالة إذا كانت البضائع ذات مصدر جزائري وتعود إلى الإقليم الجمركي بوضع الاستهلاك، فإنه يتم إرجاع الامتياز الجبائي الممنوح لها بموجب المادة 196 مكرر 12 من هذا القانون².

خاتمة:

في الختام يمكن القول أن القانون رقم 15-22 يعكس الإطار القانوني لتنظيم وإدارة المناطق الحرة، مما يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات من خلال تحديد الضوابط المتعلقة بإنشائها وتسييرها، يسعى القانون إلى تحقيق التوازن بين تحفيز النشاط الاقتصادي وضمان الرقابة الفعالة.

وعليه من خلال تحليل أحكام القانون رقم 15-22 المتعلق بالمناطق الحرة يمكن القول بأنه طريق هام لزيادة حجم الصادرات الجزائرية ما يمكن من التخلص من التبعية للقطاع النفطي وبالتالي يمكن استخلاص بعض النتائج التي تتمثل في :

¹ المادة 196 مكرر 16 من القانون 08-24.

² المادة 196 مكرر 17 من القانون 08-24.

- القانون رقم 15-22 يُعد خطوة نوعية في ملاءمة التشريع الجزائري مع المعايير الدولية الخاصة بالمناطق الحرة، ما يعزز من ثقة المستثمرين ويخلق بيئة قانونية مستقرة ومحفزة على الاستثمار، خصوصًا من قبل الشركات الأجنبية.

- رغم أهمية القانون رقم 15-22 كخطوة تنظيمية إيجابية، إلا أن فعالية المناطق الحرة تظل مرهونة بتكامل هذا الإطار مع عوامل أخرى مثل الجاهزية المؤسسية، البنية التحتية، الاستقرار المالي والإداري، وسهولة الإجراءات الجمركية والضريبية.

- القانون لا يحدد بدقة الجهات المسؤولة عن الرقابة والتسيير ولا يضع مؤشرات أداء لقياس مدى تحقيق الأهداف المرجوة، وهو ما يفتح المجال أمام مخاطر الفساد، التهرب الضريبي، أو ضعف الفعالية الاقتصادية.

- أظهرت الدراسة أن هناك حاجة إلى مواءمة وتنسيق أكبر بين أحكام قانون المناطق الحرة وبقية القوانين الاقتصادية، مثل قانون الاستثمار، وقانون الصفقات العمومية، لتفادي التضارب والتعقيد الذي قد ينفر المستثمرين.

بناءً على هذه النتائج نتوصل لبعض الاقتراحات والتي نذكر أهمها :

- دعم التحول الرقمي في إدارة العمليات داخل المناطق الحرة لزيادة الكفاءة والشفافية.

- إنشاء هيئات رقابية متخصصة لمتابعة الامتثال للقوانين وضمان مكافحة أي ممارسات غير قانونية.

- تعزيز التعاون مع الجامعات ومراكز البحث العلمي لدعم المشاريع التكنولوجية المتقدمة.

- توفير خدمات لوجستية متطورة مثل المستودعات الحديثة، والمناطق الجمركية الذكية، والخدمات المصرفية السريعة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً : قائمة المصادر

1- القوانين والأوامر :

- القانون رقم 08-24 ، المؤرخ في 24 نوفمبر 2024 ، يتضمن قانون المالية لسنة 2024 ، ج.ر العدد 84 ، المؤرخة في 26 ديسمبر 2024.
- القانون رقم 15-22 المؤرخ في 20 يوليو 2022 ، المتعلق بتحديد القواعد المنظمة للمناطق الحرة ، ج.ر العدد رقم 49 المؤرخة في 20-07-2022.
- القانون رقم 10-06 ، المؤرخ في 24 يونيو 2006 ، يتضمن إلغاء الأمر 02-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بالمناطق الحرة ، ج.ر العدد 42 ، المؤرخة في 25 يونيو 2006.

- القانون رقم 07-79 ، المؤرخ في 21 جويلية 1979 ، يتضمن قانون الجمارك ، ج.ر العدد 30 ، المؤرخة في 24 جويلية 1979 .

- الأمر 02-03 ، المؤرخ في 19 يوليو 2003 ، يتعلق بالمناطق الحرة ، ج.ر العدد 64 ، الصادرة في 26 أكتوبر 2003 (الملغى).
- المرسوم التشريعي رقم 12-93 ، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 ، المتعلق بترقية الاستثمار ، ج.ر العدد 64 ، المؤرخة في 10 أكتوبر 1993 (الملغى).

2- المراسيم التنفيذية :

- المرسوم التنفيذي رقم 24-168 ، المؤرخ في 28 ماي 2024 ، يحدد كفاءات منح امتياز تسيير المناطق الحرة ، الج.ر العدد 36 ، المؤرخة في 28 ماي 2024 .

ثانيا - قائمة المراجع

1- باللغة العربية :

- الكتب :

- بودهان موسى ، قانون مكافحة المضاربة غير المشروعة ، منشورات بغداددي ، 2023 ،

- المقالات :

- بن علال بلقاسم ، شعني مريم ، بورداش شهرزاد ، دور المناطق الحرة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر) ، مجلة نور للدراسات الاقتصادية ، المركز الجامعي البيض ، المجلد 05 ، العدد 02 ، ديسمبر 2019 .
- أمال مشتي ، الإطار القانوني للمناطق الحرة في التشريع الجزائري بين التكريس والإلغاء (القانون رقم 15-22 المتعلق بالمناطق الحرة أي إضافة؟) ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية ، جامعة الجزائر 1 كلية الحقوق ، العدد 01 ، المجلد 07 ، 2023 ،

- مواقع أنترنت :

- البعثة الدائمة لدى الأمم المتحدة بنيويورك ، <https://pmnewyork.mfa.gov.dz>

- وزارة العدل دولة قطر <https://www.almeezan.qa>

- الأمم المتحدة الأسكوا <https://www.unescwa.org>

- جريدة الخبر <https://www.elkhabar.com>

2- باللغة الأجنبية :

- Pkf international limited , free zone in the UAE, London , United Kingdom -

United Nations , les zones franches et les accords commerciaux préférentiels : le cas de la région arab ,Beyrouth, 2020. -

- Mark rowbotham , freeports and free zone operation and regulation in the global economy , informa low ,2022 , new york ,usa .